معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥

Obstacles to Kuwaiti Women's Participation in the Development Process in Light of Kuwait Vision 2035.

根据科威特 2035 年愿景，科威特妇女参与发展进程的障碍。

د. يحي عبد الخضر عبدال

الأستاذ المساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

كلية العلوم الاجتماعية– جامعة الكويت

Yahia Abdal, (**Ph.D.**), **Assistant Profssor**, **Facuoty of Social Sciensc**,

Kuwait University.

yahya.abdal@ku.edu.kw

تاريخ تسلُّم البحث : ٢٠٢٤/٥/٧

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/٥/٢٠

الملخص:

هدف البحث التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، ثم وضع مجموعة من المقترحات لمواجهة المعوقات التى تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، واستخدم البحث منهج المسح الاجتماعي، تكونت عينة البحث من (٢٨٧٥) امرأة تم اختيارهم بالعينة الحصصية غير العشوائية بدولة الكويت، وتم إعداد استبانة تحتوي على أبعاد مختلفة من معوقات المشاركة بالإضافة الى المتغيرات الديموغرافية ذات الصلة، وخلصت نتائج البحث إلى وجود معوقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وذاتية لمشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، وأوصى البحث بضرورة توفير الدعم الكافي من قبل الدولة لتشجيع المرأة على المشاركة في جميع المجالات، وأن تعمل المؤسسات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص على تقديم خدمات مساندة للمرأة للارتقاء بمستواها، كما أنه

يجب العمل على تفعيل دور المرأة في المجالات المختلفة ومن أهمها: المجال السياسي والاقتصادي، وزيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية.

الكلمات الدالَّة: الكويت – المرأة – معوقات المشاركة – التنمية.

Summary:

The aim of the research is to identify the challenges and obstacles facing Kuwaiti women's participation in the development process in light of Kuwait Vision 2035, then develop a set of proposals to confront the obstacles facing Kuwaiti women's participation in the development process in light of Kuwait Vision 2035. The research used a social survey approach. The research sample consisted of (2875) women who were selected through a non-random quota sample in the State of Kuwait, the results of the research concluded that there are social, economic, political and personal obstacles to the participation of Kuwaiti women in the development process. The research recommended the need to provide adequate support by the state to encourage women to participate in all fields, and that institutions, whether in the government sector or the private sector, work to provide support services for women to raise their level. Work must also be done to activate the role of women in various fields, the most important of which are: political and economic, and increasing women's participation in leadership positions.

Keywords: Kuwait - women - obstacles to participation – development.

مقدمة

نالت قضايا المرأة اهتمامًا كبيرًا من قبل المنظمات الدولية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني، لما لها من دور كبير في عملية التنمية وتحقيق التوازن في المجتمع لأنها تمثل نصف المجتمع.

ويعد موضوع المرأة وما يواجهها من معوقات ومشكلات من الموضوعات الأساسية، لذا فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعد بمثابة إعلان عالمي لحقوق المرأة الأساسية والمتعلقة بجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد صدقت عليها غالبية الدول العربية، وبانتفاء دور هذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة فإن أي تقدم مهما بلغ مستواه يبقى منقوصًا في مسيرة أي مجتمع غربي أو عربي على حد سواء (مرصد الإصلاح العربي، ٢٠٠٦)، وتمثل قضية النهوض

بالمرأة ومشاركتها أحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في القرن الحادي والعشرين، فاستحوذت قضايا المرأة ووضعها وموقعها سواء من قضايا الفقر والتنمية المستدامة على حيز كبير من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي وضعته الأمم المتحدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما أسهم في بلورة الأجندة الإنمائية العالمية (أبوراضي، ٢٠١٧).

وجاءت فكرة المشاركة مع تطور مفهوم التنمية، وأنه آلية مهمة لتحقيق تنمية المجتمع مما تتطلب ضرورة توفير الآليات والأساليب الجديدة لتحقيق هذا التمكين للجميع، وخاصة المرأة التي تعاني من العديد من المشكلات التي تعوق مشاركتها الحقيقية في تنمية المجتمع، "وقد ظهر اتجاه مشاركة المرأة على يد عدد من مفكري دول العالم الثالث من النساء المنتميات إلى مجموعة (DAWN) والتي تعني مشاركة المرأة من أجل عصر جديد، وتطور مفهوم التنمية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة التي أطلق عليها الألفية الإنمائية، وأصبح لا يقف عند تحقيق الحد الأدنى من العيش في مستوى لائق، بل تعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى تشمل: الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص والإبداع واحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان، وبناء على ذلك تقوم التنمية على أساسين هما القدرات البشرية والتوظيف الكفء لها في مجال النشاط الإنساني" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ص١٨).

ويشير مفهوم التنمية إلى توافر الآليات والوسائل والأساليب لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة لإرساء مجتمع أفضل، وتحقق التوزيع العادل للموارد والثروات بين مختلف فئات المجتمع وتشتمل على أربعة عناصر هي: الإنتاجية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة والتمكين (شبيث، ٢٠١١)، وأما عن مفهوم مشاركة المرأة فهو يتضمن قدرًا كبيرًا من الخيارات التي يجب أن تتوفر للمرأة سواء فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية أو السياسية أو من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية بما يؤدي إلى تحسين قدراتها لاتخاذ هذه الاختيارات أو القرارات (Malhotra, 2002).

وعملت المرأة الكويتية على تكملة خطواتها للحصول على حقوقها ومشاركتها السياسية، والتي استهدفت بالتزامن مع فجر الاستقلال والعهد الدستوري عام ١٩٦١، وامتدت على مدى نصف قرن من الزمن الكثير من المحطات التاريخية التي ناضلت خلالها المرأة لنيل هذا الحق، الذي ينطلق في فلسفته من الرغبة المؤكدة في المشاركة في صنع القرار السياسي على قدم المساواة في ظل دولة مدنية حديثة، مرجعيتها الدستور وحاكميتها سيادة القانون (Matthews & others, 2010)، واستمرت دولة الكويت في تحديد سياساتها وأهدافها والبحث عن أساليب جديدة تتضمن جميع الحقوق لسكانها جميعًا، فقامت بوضع رؤية

إستراتيجية جديدة أطلقت عليها رؤية كويت ٢٠٣٥، حيث هدفت رؤية كويت ٢٠٣٥ إلى تحويل دول الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويحقق التنمية البشرية، ويزكي روح المنافسة ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي يدعم المرأة الكويتية، ويعمل على ترسيخ قيم الوطنية والحفاظ على الهوية الاجتماعية والتنمية البشرية، ويوفر البنية الأساسية الملائمة لبيئة أعمال مشجعة ومتطورة (وزارة الخارجية الكويتية، ٢٠٢٢)، لذا يأتي هذا البحث للتعرف معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، مع محاولة إيجاد بعض السبل لمواجهة هذه المعوقات.

وتشغل موضوعات مشاركة المرأة، وتوفير فرص الحرية لها اهتمام جميع المجتمعات منذ فترات طويلة، فحرصت جميع المجتمعات على إصدار القوانين للارتقاء بها للمشاركة في التنمية المختلفة، ويلعب المجتمع دورًا مهمًا في التنمية الشاملة وطرق التعامل مع المرأة ، ومن شأن التنمية البشرية تفعيل المشاركة لإحداث التغيير في المجال المستهدف، "ولقد برز دور المرأة خلال الثورة الصناعية التي شهدتها الدول العربية، ومن ضمنها العراق، حيث كان للمرأة دور مهم من خلال عملها في أغلب القطاعات الصناعية، أهمها قطاع عمليات الغزل والنسيج، وكان لها الدور الأهم من خلال الحروب التي عاشها المجتمع، حيث تولت مهام متعددة مساندة لدور الرجل" (مارشال، ٢٠٠٠، ص٦٢١)

وفي أوائل السبيعينات من القرن الماضي تم تسليط الضوء على دور المرأة في التنمية، ولقد أثارت العديد من القضايا المجتمعية في ذلك الوقت، وخاصة فيما يتصل بدور المرأة في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى التفكير في استحداث مجال جديد يقوم على الاهتمام بقضايا المرأة ومساهمتها في التنمية وأطلق عليه (Gender and Development) وبدأ هذا المجال بدراسة رؤية المجتمع للنوع الاجتماعي ووضع مكانة المرأة والرجل، وإسهامات كل من الرجل والمرأة في عملية التنمية (Boserup, 2002)، ولقد أكدت جميع المواثيق الدولية أن التنمية المستدامة لأي دولة في العالم تتطلب المشاركة الفعالة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في كافة الميادين، ودولة الكويت شأنها شأن جميع الدول تؤمن بأن التنمية الشاملة لا يمكن تحقيقها في المجتمع دون المشاركة الإيجابية من قبل المرأة، كما تؤمن دولة الكويت بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع، وتسعى لتفعيل إسهامها ومشاركتها في الحياة العامة من قبل السياسات والخطط الحكومية، ففي عام ٢٠١٥ وقع سمو أمير الكويت على أهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وما تتضمنه من تبني السياسات التي تؤدي إلى تدعيم مكانتها اقتصاديًا واجتماعيًا وتشجيعها على

المشاركة بجميع صورها، ووفقًا لإجمالي السكان الكويتيين عام ٢٠١٨ تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف سكان المواطنين الكويتيين، حيث بلغت نسبة الإناث ما يقرب من ٥١% (سعود والمبيريك، ٢٠٢٠)، وتعتبر عملية مشاركة المرأة "عملية رفع مكانة المرأة في المجتمع لتمكينها من أداء أعمالها وأهدافها بنفسها وزيادة القدرة لديها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات لزيادة قدرتها على التحكم في ما يدور حولها من أحداث واتخاذ القرارات المناسبة" (صقر وشحاته، ٢٠٠٩، ص١٤).

وانطلاقًا من تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الآن، ونتائج العديد من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر بكين ٢٠٠٠، ومؤتمر السكان والتنمية ٢٠١٤ وغيرها من المؤتمرات التي تهتم بقضايا المرأة وضرورة النهوض بها، وتمكينها للمشاركة في تنمية المجتمع، فقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ على أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نقص في مشاركة المرأة، ونادت بضرورة إيجاد آليات وإستراتيجيات كفيلة بتحقيقه في كافة مجالات الحياة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣)، وباستقراء ما سبق، وبالرغم من أن دولة الكويت تعتبر من الدول العربية السباقة في عملية إشراك المرأة الكويتية في سوق العمل، فإنه مازالت المرأة الكويتية تواجه بعض المعوقات التي تحد من مشاركتها في عملية التنمية، ويجب العمل على إجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تواجه هذه المعوقات من أجل رفع شأن مكانة المرأة الكويتية داخل المجتمع الكويتي (المدن، ٢٠١٤)، ولقد أشار أيضًا تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون – وهو تقرير يقيس مدى تأثير القوانين واللوائح في الفرص الاقتصادية للمرأة في ١٩٠ بلدًا – إلى أن إجمالي النتيجة الإجمالية التي سجلتها دولة الكويت أقل بكثير من المستوى المتوسط لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ ٥١.٥٦ نقطة، ولم يأت بعدها في نهاية القائمة سوى دولتين فقط هما فلسطين واليمن (تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ٢٠٢٠).

مشكلة البحث:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥؟

٢- ما السبل المقترحة لمواجهة هذه المعوقات التى تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ من وجهة نظر عينة البحث؟

٣- هل توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسط استجابات أفراد مجموعة البحث تعزي لمتغيرات البحث (الوظيفة ، الشهادة ، العمر)؟

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى التعرف واقع مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية بدولة الكويت، والتعرف على المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ من وجهة نظر المرأة الكويتية، ووضع مقترحات لمواجهة المعوقات التى تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوع في غاية الأهمية، وهو موضوع مشاركة المرأة، وما يواجهها من تحديات ومشكلات تحد من القيام بدورها في المجتمع، وقد تسهم نتائج الدراسة في معرفة واقع مشاركة المرأة العربية بصورة عامة في عملية التنمية، والمرأة الكويتية بصفة خاصة، الأمر الذي يترتب عليه وضع الإستراتيجيات للعمل على زيادة مشاركتها في عملية التنمية، كما قد تسهم هذه الدراسة في مساعدة الباحثين في مجال دراساتهم التي تتناول قضايا المرأة، بالإضافة إلى العمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، والإسهام في رسم السياسات المستقبلية الخاصة بالمرأة، والتوصل إلى مجموعة من السبل والمقترحات التي تعمل على مواجهة المعوقات التي من مشاركة المرأة في عملية التنمية.

الدراسات السابقة

فيما يتعلق بالدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، فقد جاءت فى محورين رئيسيين : **الأول: دور المرأة فى عمليات التنمية:** وجاءت الدراسات السابقة كالتالى:

هدفت دراسة (الشمرى،٢٠٢٢) إلى عرض وتحليل التطورات التي مر بها المجتمع الكويتي ودور المرأة في تحقيق التنمية المجتمعية، وتقديم توصيات ومقترحات لتفعيل مشاركة المرأة بدولة الكويت في مجالات التنمية وبما ينعكس إيجاباً على وضعها سياسياً، وتشريعياً، ووزارياً، واقتصادياً، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والذي يعتمد عليه الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة، تصور الواقع الاجتماعي، والتي يمكن تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج باستنتاجات منها، بغية تحسين الأداء والأوضاع، وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية تمكين المرأة الكويتية لا زالت في بدايتها، وحتى تتم المشاركة الفاعلة للمرأة الكويتية في التنمية، ولابد من إزالة كافة المعوقات الاجتماعية والثقافية، ومما لا شك فيه أن دور الإدارة السياسية في تمكين المرأة الكويتية مهم جداً من خلال سن التشريعات والسياسات المتعلقة بدمجها في كافة المجالات من تعليم وعمل ومشاركة سياسية وفي كل المراحل تخطيطاً وتنفيذاً ومراقبة.

وهدفت دراسة (محارب،٢٠٢٢) إلى تحديد دور المرأة في رعاية البيئة والتنمية. وتطلب العرض المنهجي الحديث عن دور المرأة الذي يمثل العصب في التنمية للمجتمع، وتكفل الدولة المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير من أجل ضمان حق المرأة في التمثيل المناسب في المجالس النيابية. وبين أن الدولة تكفل للمرأة حقها في الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، كما تكفل حماية المرأة من كل أشكال العنف، وتكفل توفير الرعاية الصحية، ورعاية الأمومة والطفولة والمرأة المعيلة، والمسنة. وعرضت دور المرأة في رعاية البيئة والتنمية، المطلب الأول المرأة والتنمية، أولا دور المرأة في التنمية تعد المرأة هدف ووسيلة في التنمية الشاملة بطريقة شاملة في مجالات العمل المتعددة من صحة وتعليم ونقل واتصالات، والكثير من المهن الأخرى، وهذا بتضافر الجهود المشتركة مع الرجل، وهذا لأن المرأة تعد ركيزة مهمة من ركائز المجتمع والأسرة، والثاني الأثر الاقتصادي لعمل المرأة. وكشف المطلب الثاني عن تكريم المرأة في الشريعة والقانون، الدستور المصري، قوانين الأحوال الشخصية، قوانين العمل، قانون العقوبات، الثاني المرأة مكرمة مصونة في شريعة الإسلام. وركز المطلب الثالث على التنمية الاجتماعية، أولا المفهوم والأهداف، الثاني الحديث والتنمية. وأبرز المطلب الرابع السكان والتنمية، الأول تنمية الموارد البشرية، ثانية اقتصاديات الموارد البشرية، اقتصاديات الصحة. واختتمت الورقة بالإشارة إلى أن التنمية الاجتماعية ترتكز على الإرادة الإنسانية.

بينما سعت دراسة (عبدالله، ٢٠٢٢) إلى التعرف على دور المرأة، وكيفية تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة، وتقديم رؤية ومقترحات وتوصيات تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي كمنهج للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى إن تحسين الفرص المتاحة يسهم في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية، وتمكين المرأة اقتصاديًا له دور إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والترتيبات الإستراتيجية والخطط التنموية لم تراع كل أوضاع المرأة بالقدر الكافي إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضعف التمكين الناجم عن انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل، وقلة فرص العمل المتاحة، وضعف الإمكانيات المادية، وأوصت الدراسة بالعمل على رفع المستوى الثقافي للمرأة بالمجالات الاقتصادية، وذلك بإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية والتأهيلية، وتبادل الخبرات المحلية، واستحداث أنماط جديدة من المهارات في مجالات متعددة لعمل المرأة كالمشاريع وتقديم الخدمات، والاستيراد والتصدير، وخلق فرص عمل جديدة.

وهدفت دراسة (بالليل والحراى،٢٠٢١) إلى معرفة الدور الذى يمكن أن تؤديه المرأة فى المساهمة تحقق التنمية المستدامة داخل المجتمعات من خلال: معرفة حجم ودور المرأة فى تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، ومعرفة ما إذا كان غياب المرأة قد يكون من معوقات التنمية المستدامة، وكذلك معرفة حجم العلاقة بين المرأة والتنمية المستدامة وتطورها، واستخدم الباحث الأسلوب البحثي التوثيقي التي تعتمد على توثيق التراث العلمى بالظاهرة المدروسة المتمحورة حول دور المرأة فى التنمية المستدامة اجتماعياواقتصاديا وبيئيا.

وهدفت دراسة (القاضي، ٢٠٢١) إلى توصيف وتحليل أهمية عمل المرأة الكويتية في تحقيق التنمية، وكذلك أهم مظاهر تمكينها في سوق العمل، وكذلك عرض ومناقشة أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها في هذا السياق ومحاولة التوصل إلى مجموعة مقترحة من الآليات لدعم وتعزيز عملية تمكين المرأة الكويتية في سوق العمل، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي منهجًا للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية وضع الاحتياجات التدريبية قيد التنفيذ من خلال خطة زمنية طموحة تتيح فرص الحصول على التدريب لكافة النساء الراغبات في الدخول لسوق العمل وتقلد المناصب القيادية، ومن المفيد أن يتم تصميم البرامج التدريبية للرجال والنساء معًا يحضرها أصحاب الخلفيات العلمية المشتركة على حد سواء.

بينما هدفت دراسة (حمد، ٢٠٢١) إلى التعرف على دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي الارتباطي منهجًا للدراسة، وتم إعداد استبانة طبقت على عينة

عشوائية عددها(٧٠) سيدة صاحبة مشروع صغير بمحافظة الأحمدي بدولة الكويت، وكشفت نتائج الدراسة عن واقع دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت حيث اتضح من خلال توفير الوزارة للخطط والإستراتيجيات لإقامة المشروعات الصغيرة، والآليات لضمان الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة، واهتمام الوزارة بتأسيس حاضنات المشروعات التي تراعي المواصفات العالمية، وأن الآليات التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية لتمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت تمثلت في تأسيس مؤسسات تمويلية خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة وتسهيل إجراءات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة بشكل أكبر إلى الأسواق الخارجية.

وهدفت دراسة (شلبي، ٢٠٢١) إلى تحديد العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي منهجًا للدراسة، وتم إعداد استبانة طبقت على عينة عشوائية عددها(٢٥٢) امراة، وتوصلت الدراسة إلى أن تمكين المرأة في الحصول على حقوقها الاجتماعية كانت بدرجة متوسطة، في حين التميكين لحصول المرأة على حقوقها الاقتصادية حصل على درجة ضعيفة، وهذه الدرجات مؤشر على أن المرأة من بعض المعوقات في الحصول على حقوقها، ويجب البحث عن سبل تساعدها في مواجهة هذه المعوقات.

وهدفت دراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٥) إلى محاولة رصد أهم الاتجاهات الحديثة والجهود العربية والعالمية المبذولة لتمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والتكنولوجية، ثم تقديم تصور مقترح لتمكين المرأة من أجل تفعيل مشاركتها في تنمية المجتمع، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة، وأشارت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن تمكين المرأة يتضمن مجالات عديدة منها سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتعليمية والتي تواجه بعض المعوقات، كما بينت الدراسة أن تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة والتوزيع العادل لثمار التنمية يقود إلى التنمية المستدامة، وأخيرًا تم وضع تصور مقترح لتمكين المرأة لتفعيل مشاركتها في تنمية المجتمع.

وهدفت داراسة (سعد، ٢٠١٥) إلى التعرف على طبيعة المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية وعلاقتها بالتنمية، وأهم التحديات والمعوقات التي تحول دون مشاركتها بفعالية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي منهجا للدراسة، وتوصلت الدراسة من خلال تحليل الدراسات والبحوث التي تناولت واقع المرأة إلى أن مشاركة المرأة الفعلية بشكل واضح، تجلت بعد ظهور النفط في مجتمعات الخليج العربي بصورة عامة، والكويت بصورة خاصة، وكشفت الدراسة عن أن المرأة في الكويت تسعى جاهدة لإثبات

حصولها على حقها الكامل في المشاركة الاجتماعية في بلدها، من خلال كل ما هو مطروح من سياسات وقوانين ومجالس بلدية ووطنية، كما بينت الدراسة أن من أكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة وشاركت فيها بشكل ملحوظ المجال التعليمي ثم سوق العمل، ثم المجال السياسي ثم المشاركة الفعلية في تنمية مجتمعها، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة المشاركة للمرأة.ـ

هدفت الدراسة (عطية، ٢٠١٤) إلى التعرف على واقع الحوار المجتمعي كإستراتيجية لتفعيل مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية). وسعت إلى تحديد الأدوات والإستراتيجيات التي تساهم في تفعيل الحوار المجتمعي إستراتيجية لتفعيل مشاركة المرأة بالقضايا المجتمعية. وأسهمت في تحديد أهم التحديات التي تواجه تفعيل الحوار المجتمعي لمشاركة المرأة في القضايا المجتمعية. واهتمت بالتوصل لمقترح لتفعيل الحوار المجتمعي إستراتيجية لمشاركة المرأة في القضايا المجتمعية. واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الاجتماعي. وتكونت مجموعة الدراسة من ٨٤ اختصاصية اجتماعية من العاملات في الجمعيات، و١٠٥ مستفيدة من المستفيدات من الجمعيات. وتمثلت أدوات الدراسة في استبانة قياس للاختصاصيات العاملات بالجمعيات الأهلية النسائية، و استبانة للمستفيدات من خدمات الجمعيات. وجاءت النتائج مؤكدة أن مستوى استخدام الحوار المجتمعي إستراتيجية لتفعيل مشاركة المرأة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من وجهة نظر الاختصاصيين والمستفيدات مرتفع. وأشارت إلى وجود فروق معنوية بين المسؤولين والمستفيدات في تحديدهم لواقع استخدام الحوار المجتمعي إستراتيجية في تفعيل مشاركة المرأة بالقضايا المجتمعية

وهدفت دراسة (Herbert, Philipp, 2011) إلى تعريف المشاركة السياسية والتمييز بين الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد أسلوب المشاركة السياسية للمواطنين (الطوعية والقانونية)، وبين الأنظمة التسلطية التي قد تتحمل بعض أنماط المشاركة السياسية من أجل استيعاب الإحباط المكبوت لدى المواطنين، كما تناولت أنماط المشاركة السياسية التي حصرتها في ثلاثة مجالات: الحركات الاجتماعية، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، ثم تناولت مواقع المشاركة السياسية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة أمور تحكم المشاركة السياسية للمرأة وهي: الخصائص الفردية من استعداد ذاتي ودرجة تعلم ومستوى الدخل وطبيعة الوظيفة، الاستقطاب بمعنى عضوية المؤسسات والجمعيات المختلفة، التوجهات والتي تشمل الأيدلوجيا والمصالح السياسية كل ذلك في سياق النظام السياسي بما يفرضه من قيود.

وهدفت دراسة (White & Ozakanli, 2008) إلى التعرف على أنماط القيادة والمساواة بين الجنسين في التعليم، عن طريق دراسة تمثيل الأساتذة الإناث في الجامعات الأسترالية والتركية، وتحديد الحواجز التي تعترض تحقيق نظام الأقدمية في التعيين والترقية لهن، كما هدفت الدراسة إلى إيجاد العوامل بما فيها أنماط القيادة، والتي تفسر ارتفاع نسبة الأساتذة الإناث في الجامعات التركية وانخفاضها في أستراليا بالرغم من الأطر التشريعية وإستراتيجيات التعيين، وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض المعوقات تعترض المرأة الأسترالية في التقدم الوظيفي، ومنها اختلاف الثقافات الإدارية وانخفاض الروح المعنوية والعمليات غير الرسمية في التعيين والترقية، وقلة التدريب على الإدارة، وكانت من أهم المعوقات التي تعترض المرأة التركية في التقدم الوظيفي هو عدم القدرة على التنسيق بين عملها داخل وخارج المنزل، وأوصت الدراسة بأهمية وضع إستراتيجيات لتكافئ فرص العمل للجنسين في التعليم بالجامعات.

أما المحور الثاني فكان بعنوان : معوقات مشاركة المرأة في عمليات التنمية: وجاءت الدراسات السابقة، كالتالي:

هدفت دراسة (عبدالله وعبيس، ٢٠٢٢) إلى التعرف على تأثير صراع المرأة من حيث القبول والرفض والإيجابية والسلبية، حيث تمت الإشارة إلى دراسة مدى تأثير صراعات المرأة لتحقيق تلك الأهداف بين مختلف أدوارها وإبراز الذات، والإشارة إلى طبيعة المرأة كونها ربة بيت أو أمرأة عاملة وكيفية توافق الصراعات مع تلك الطبيعة والفرق بينها، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي منهجًا للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مدى التأثير الواضح والمميز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد،القضاء على الفقر، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين) في مختلف المجالات وأحصت أهم الفروق بين طبيعة عمل المرأة، حسب نوع ونسب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والترابط بينهما، ومعرفة أهم العوامل المساهمة في تحقيق تطوير ذاتي للقدرات في ظل ظروف معيشة المرأة، وبالتالي تغطية نسبة أكبر لتحقيق تلك الأهداف من حيث مساواتها مع الرجل وعملها اللائق لتحقيق التوازن الاقتصادي الأسري، وبالتالي قضاؤها على الفقر لتمكينها اقتصاديًا، وأيضًا إثبات دورها المعرفي من خلال مساهماتها في تطوير ثقافتها بالتعليم الجيد.

وهدفت دراسة (عبود، ٢٠٢٢) إلى التعرف على عوامل إعاقة تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والتوصل إلى إستراتيجيات وآليات تمكين المرأة، ومحاولة الخروج بتوصيات ومعالجات قد تسهم في تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي منهجًا للدراسة، وتم تصميم استبانة كأداة للدراسة طبقت على عينة مكونة من (١٠٠) امرأة تم

اختيارهن بالطريقة العشوائية، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة دالة إحصائيًا بين آليات التمكين والحد من عوامل تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كما توصلت الدراسة إلى وضع بعض التوصيات والمعالجات التي قدمت في علاج مشكلة الدراسة.

وسعت دراسة (راشد، ٢٠٢٠) إلى التعرف على طبيعة المعوقات الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة في برامج التنمية، والتعرف على أهمية مشاركة المرأة في برامج التنمية، والكشف عن أهم العقبات والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في برامج التنمية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي منهجًا للدراسة، وكشفت نتائج الدراسة عن تدني المستوى التعليمي للريف عن الحضر، حيث يسود الريف تعليم تحت المتوسط، وانتشار بعض العادات والتقاليد في الريف أكثر من الحضر، كما بينت الدراسة ضعف مشاركة النساء الريفيات والحضريات في القطاع الخاص، وإهمال وسائل الإعلام لدور المرأة في التنمية وتركيزه على طبقة معينة من النساء.

دراسة (الزغل ، ٢٠٢٠) وتهدف الدراسة إلى تحديد مستوى حدة مشكلات التخطيط التنموي بمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية في دولة الكويت، وتعد من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن مستوى حدة مشكلات التخطيط التنموي بمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية في دولة الكويت ككل جاء متوسطًا، وجاء ترتيب مستوى حدة مشكلات مراحل التخطيط التنموي وفقا للترتيب التالي: مشكلات تنفيذ الخطة، تليها مشكلات وضع الخطة، ثم مشكلات تقويم الخطة، تليها مشكلات متابعة الخطة، وأخيرا مشكلات الدراسة وتحديد الأهداف. وتوجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين استجابات أعضاء لجان التخطيط والمتابعة بمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية حسب فئة النوع، والمستوى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة، وجهة العمل، بينما لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين استجاباتهم وفقا لفئات المؤهل العلمي فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى حدة مشكلات التخطيط التنموي.

وسعت دراسة (فاضل وخلف، ٢٠١٨) إلى التعرف على أهم معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإدارية، والتعرف على درجة المعوقات من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي في محافظة ديالي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي منهجًا للدراسة، وتم إعداد استبانة طبقت على عينة مكونة من (٣٦٠) فردًا من العاملين في القطاع المصرفي في محافظة ديالي، وتوصلت الدراسة إلى أن الوسط المرجح لأداة البحث انحصر بين (١.٧-٢.٣) والوزن المئوي بين (٠.٥٨-٠.٧٥)، أما الوسط المرجح

الكلي لأداة البحث فبلغت قيمته (١.٩) وبوزن مئوي (٠.٦٦)، وفي ضوء نتائج البحث أوصى الباحثان بعدد من التوصيات من أبرزها: التخطيط لإشراك المرأة في التنمية على المدى القريب والبعيد يعيد النظر لدور المرأة في المجتمع ويرفع من مكانتها.

وهدفت دراسة (الكوح، ٢٠١٦) إلى التعرف على أبرز المعوقات التي أدت إلى ضعف تمكين المرأة العربية ، حيث ركزت الدراسة على المعوقات التي تواجه المرأة العربية، وسبل تجاوزها حتى يتحق الهدف على جميع الأصعدة ، كما تم توضيح الدور التي تقوم به مؤسسات المجتمع كافة في تفعيل هذا التمكين، وكيفية خلق البيئة لاجتماعية التي تجعل من ثقافة المجتمع حاضنة لذلك من خلال مجموعة من التوصيات والإجراءات .

وسعت دراسة (Marilee, 2013) إلى التعرف على العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، وتم تقسيمها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي العوامل الرئيسيه وتتضمن الحالة العائلية من منظور مجالات العمل والحقوق المرتبطة بالعمل كالأمن الوظيفي، وإجازة الأمومة، و وإجازة رعاية الطفل والعبء المزدوج للعمل والتعليم والصحة، والمجموعة الثانية هي توافر الموارد المالية والحقوق القانونية والاتجاهات الثقافية والتقليدية والدين، والتنشئة الاجتماعية والثقة بالذات والعنف ضد المرأة ووسائل الإعلام، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي منهجًا للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفير هذه العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة من أجل بناء مجتمع متكامل.

وتوصلت دراسة (Herbert, Philipp, 2011) إلى وجود عدة أمور تحكم المشاركة السياسية للمرأة وهي: الخصائص الفردية من استعداد ذاتي ودرجة تعلم ومستوى الدخل وطبيعة الوظيفة، الاستقطاب بمعنى عضوية المؤسسات والجمعيات المختلفة، التوجهات والتي تشمل الأيدلوجيا والمصالح السياسية؛ كل ذلك في سياق النظام السياسي بما يفرضه من قيود.

وهدف بحث (الأعرجى، ٢٠١١) إلى دراسة معوقات مساهمة المرأة العمانية فى التنمية الإدارية وإمكانات تجاوزها ، والتحري عن مستويات مساهمة المرأة العمانية في التنمية الإدارية وعن المعوقات المحتملة التي قد تجابهها المرأة في هذا المجال، وصولا إلى بعض التوصيات لتجاوز تلك المعوقات . وبالطبع فإن تدعيم مساهمة المرأة، والتي تحتل جزءًا غير قليل من إجمالي القوى العاملة في أجهزة الدولة،في التنمية الإدارية من شأنه أن يساهم في جهود التنمية الشاملة التي تضطلع بها هذه الأجهزة . وهكذا تظهر أهمية البحث فيما يصبوا إليه من توصيات تدعم مساهمة المرأة في التنمية الإدارية، وقد شملت عينة البحث العشوائية على (٣٥)

من المجتمع النسوي وهو يمثل ٠.١٩.٥%) من هذا المجتمع، وتم اعتماد المنهج الميداني التحليلي في هذا البحث، وتم جمع المعلومات من أفراد العينة من خلال استبانة اشتقت أسئلتها من الدراسات السابقة ذات العلاقة ومن التحري الميداني الذى قام به الباحث. وجاءت النتائج تستعرض معوقات دور المرأة فى المساهمة فى تحقيق التنمية الإدارية الاعتقاد بأن تنفيذ برامج التطوير و التنمية الإدارية قد يلحق بالمصالح القائمة للموظفة، فى المركز الأول، وجاء المعوق(محدودية مقدرة المرأة في إقناع الآخرين في دائرة للتعاون بصدد مستلزمات التطوير والتنمية الإدارية) فى المرتبة الثانية ، أما المعوق الذى جاء بالمرتبة الأخيرة هو (إن تنفيذ برامج التطوير والتنمية الإدارية يحتاج إلى تقنيات غير متوفرة لدى الموظفات) فيمكن معالجته من خلال برامج تطوير و تنمية إدارية مخصصة لهن.

مفاهيم البحث والإطار النظري :

أولًا: الإطار المفاهيمى للبحث:

المعوقات: وتعرف المعوقات بأنها "العقبات التي تقف أمام استثارة دافعية الناس وفاعليتهم وإيجابياتهم في مواجهة مشكلات مجتمعهم والمبادرة في الإسهام في وضع الحلول." (عبد الله عثمان، ٢٠١٦، ص٢٦٩). والمعوقات هي العوامل أو الظروف التي تعرقل أو تعيق سير العمل أو تحقيق الأهداف، ويمكن أن تختلف المعوقات وتتنوع لتشمل مجموعة من المجالات، مثل:

١.المعوقات المالية: وهي تعني نقص التمويل أو الميزانية المطلوبة لإتمام الأعمال أو المشروعات.

٢. المعوقات المادية: وتشمل نقص الموارد أو الأدوات أو المواد اللازمة للعمل.

٣. المعوقات البشرية: وهي نقص الكفاءات أوالمهارات المختلفة لدى الأفراد أو التحديات المتعلقة بالتواصل والتنسيق بين الأعضاء أو الأفراد .

٤.المعوقات التنظيمية:هي الإجراءات البيروقراطية أو القوانين والسياسات التي تعرقل أداء العمل.

٥.المعوقات البيئية: وتعني بالظروف البيئية أو المناخية التي تؤثر على سير العمل.

٦. المعوقات التقنية: مثل ظهور المشكلات التي تتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة أو الأعطال الفنية وغيرها.

ولذا فإن تحديد المعوقات وتحليلها يهدف إلى وضع الإستراتيجيات للتغلب عليها من أجل تحسين الأداء وتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة.

أما بالنسبة لمفهوم رؤية الكويت الجديدة ٢٠٣٥ وهذه الرؤية هي المعروفة أيضًا باسم "كويت جديدة"، والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الطموحة التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي ، فهى " خطة التنمية لرؤية دولة الكويت بحلول عام ٢٠٣٥ والتي تنص على تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويذكي فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، ويرسخ القيم، ويحافظ على الهوية الاجتماعية، ويحقق التنمية البشرية والتنمية والمتوازنة، ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة، وترتكز على خمس نتائج مرجوة، وسبع ركائز وهي مجالات تركيز الخطة من أجل الاستثمار فيها وتطويرها، وتتضمن كل ركيزة من الركائز السبع عددًا من البرامج والمشروعات الإستراتيجية المصممة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة."

(الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ٢٠٠٧، ص ٤٣).

وتهدف رؤية الكويت بحلول عام ٢٠٣٥ إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الكويت، مما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، ويعزز مكانة الكويت على الساحة الإقليمية والدولية.

من الأهداف والتي تتمثل في: (www. newkuwait.gov.kw.2020)

١- اقتصاد متنوع مستدام : بإيجاد بدائل للنفط في الإنتاج المحلي. ، وزيادة المستوى المعيشي للمواطن الكويتي، ودعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- مساهمة القطاعات الخاصة في اقتصاد الكويت : من خلال تعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة، والتجارة، والسياحة، والخدمات المالية.

٣- إدارة حكومية فاعلة: من خلال تحسين كفاءة الإدارة الحكومية وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتبسيط الإجراءات الحكومية لتعزيز الشفافية والمساءلة.

٤- دعم التنمية البشرية : من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وتطوير المهارات (رأس مال بشري إبداعي) ، ودعم الابتكار والإبداع في مجالات التكنولوجيا والصناعة.

٥- بنية تحتية متطورة: بتطوير شبكات النقل والمواصلات بما في ذلك الطرق والمطارات والموانى ، وتحسين البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الحفاظ على البيئة وتحسين جودة الهواء والمياه.

٦- رعاية صحية عالية الجودة عن طريق تعزيز البحوث الطبية والتكنولوجيا الصحية.و تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية وتوسيع نطاقها.

٧- بيئة معيشية مستدامة:تطوير سياسات فعالة لإدارة النفايات والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

٨- مشاركة مجتمعية فعالة: عن طريق تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتعزيز دور المجتمع المدني في صنع القرار،وتعزيز قيم المواطنة والتضامن الاجتماعي.

٩- موقع تجاري عالمي: بتعزيز موقع الكويت كمركز تجاري إقليمي وعالمي ،وتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الأخرى لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال.

وتقوم رؤية الكويت الجديدة على مجموعة من الدعائم والركائز ومنها ما يلي (رؤية الكويت٢٠٣٥، ملخص تنفيذي، ص ٢):

١- اقتصاد طموح قائم على روح المبادرة وعلى تاريخ تجاري عريق.

٢- شعب متفتح بإمكانات متميزة.

٣- تاريخ عريق في حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية.

٤- إرث حضاري غني ومتسامح.

٥- بناء نظام سياسي مسؤول وفعال وسريع الاستجابة.

٦- تنمية رأس المال البشري وتوفير فرص مهنية مستدامة.

وفيما يتعلق بمفهوم المشاركة فقد عرفت المشاركة على أنها "عملية مساهمة المواطنين طوعًا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك، بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية، ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات." (الحلبي، ٢٠٠٥، ص ٨-٩)، وتعني المشاركة بمفهومها التنموي بأنها "اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها، والمشاركة بهذا المعنى تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم أو تنمية من أسفل، والتي تعمل على إلغاء الدور المتعاظم للحكومة وتحسن من محتوى خطط التنمية وتسهل من تنفيذها وتفعل دورها وتأثيرها." (غنيم،٢٠٠٥، ص٢٤٠).

وتهدف المشاركة بصفة عامة إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته وما بداخله من قدرات ومهارات، يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها، ولا تعني التنمية في الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات وتعزيز قدرات الأفراد، وتتمثل أهمية المشاركة في أنها تساعد على النهوض بالمجتمعات، وقدرتها على مواجهة تحديات العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، وتتمثل أهمية المشاركة في الآتي (بلول،٢٠٠٩، ص٣٢):

١- تحمل المسؤوليات والواجبات وعدالة توزيع الحقوق على أفراد المجتمع ذكورًا وإناثًا، والقضاء على أشكال التمييز والعنصرية لجنس معين على حساب الآخر في فرص التعليم والعمل.

٢- تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيًا واقتصاديًا، وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل.

٣- حث الآخرين على المشاركة وعدم وضع العقوبات أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع.

٤- تسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاة في التنفيذ بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي.

٥- تسمح بالعملية الديناميكية المتواصلة في العمل.

٦- تحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ثانيًا :الإطار النظرى:

- دور المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥

تلعب المرأة دورًا حيويًا في تحقيق أهداف رؤية الكويت ٢٠٣٥، حيث تعزز مشاركتها في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. تتضمن رؤية الكويت ٢٠٣٥ مجموعة من المبادرات والسياسات التي تهدف إلى تمكين المرأة وتعزيز دورها في التنمية.

وتتمثل خصائص مشاركة المرأة، فهي تتمثل فيما يلي (الكبيسي، ٢٠٠٤، ص١٤١):

١- التقرير الذاتي: ويعني حرية السيدات العاملات في خياراتهن، وانتقاء أساليب عملهن، والمفاضلة بين بدائلهن لصياغة قراراتهن.

٢- الأهمية الذاتية: ويقصد بها إحساس السيدات العاملات بمكانتهن ودورهن واستشاراتهن، وأهمية الواجب الذي يؤدينهن، وبالاهتمام الذين يحظين به.

٣- الثقة بالنفس: فالسيدات العاملات يدركن إمكانياتهن وما لديهن من طاقات ويثقن بقدراتهن على أداء ما يكلفن به من مهام، ويعتمدن على أنفسهن في مواجهة الصعاب.

٤- القدرة على أثير: وهذا يعني إيمانهن بقدرتهن على أن يكن لهن دور فعال في منظماتهن وإحساس الآخرين بهن، والسماع لهن، والأخذ بارائهن والاستفادة من ذلك كله.

وتبرز مشاركة المرأة من خلال عملية بموجبها تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن، بحيث تتمكن من اكتساب المهارة والخبرة ويطورن قدراتهن بالاعتماد على الذات، إذ إن المشاركة تقوم على ثلاثة مظاهر مترابطة هي (حبيب، ٢٠٠٩، ص٢٤٥):

١- مظهر القدرة على power to: وهو مظهر يمكن النساء من المشاركة بنشاط في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٢- مظهر القدرة مع power with: وهو مظهر يمكن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهن من النساء من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

٣- مظهر القدرة في power in: وهو مظهر يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعيًا وثقة بالنفس.

وفى ضوء ذلك يمكن تلخيص دور المرأة في التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ في النقاط التالية:

١. التمكين الاقتصادي: ويتم ذلك من خلال:

- توفير فرص متساوية للنساء في سوق العمل.
- دعم ريادة الأعمال النسائية، وتسهيل حصول النساء على التمويل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز مشاركة النساء في القطاعات الاقتصادية غير التقليدية مثل التكنولوجيا والابتكار والصناعات الإبداعية.

٢. التعليم والتدريب: وذلك عن طريق:

- تحسين فرص التعليم للنساء والفتيات في جميع المراحل التعليمية.
- تعزيز برامج التدريب المهني وتنمية المهارات لتمكين النساء من المنافسة في سوق العمل.
- دعم البحث العلمي والابتكار بمشاركة نسائية.

٣.الرعاية الصحية: من خلال:

- تحسين الخدمات الصحية الموجهة للنساء، بما في ذلك الصحة الانجابية والرعاية الصحية الأولية.

- تعزيز التوعية الصحية والتثقيف الصحي بين النساء.

- توفير بيئة صحية آمنة تدعم رفاهية النساء.

٤. المشاركة السياسية والاجتماعية:

- بتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية وصنع القرار من خلال الترشح للمناصب العامة والانخراط في الأنشطة السياسية.

- دعم مشاركة النساء في العمل المدني والمجتمعي.

- تطوير السياسات والتشريعات التي تحمي حقوق المرأة وتعزز المساواة بين الجنسين.

٥.تحقيق التوازن بين العمل والحياة: وذلك من خلالك

- تقديم الدعم اللازم لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للنساء.

- تعزيز سياسات العمل المرنة والعمل عن بعد.

- دعم الأسر من خلال تقديم خدمات رعاية الأطفال وإجازات الأمومة والأبوة.

٦. حماية حقوق المرأة: عن طريق:

- مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

- تعزيز التشريعات التي تحمي حقوق المرأة وتضمن المساواة في الفرص.

- رفع الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية.

٧. الاستفادة من قدرات المرأة في التنمية المستدامة: وذلك:

- بتعزيز دور المرأة في حماية البيئة والمشاركة في المشروعات البيئية.

– دعم مشاركة المرأة في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

ومن خلال هذه الجهود، تسعى رؤية الكويت ٢٠٣٥ إلى تحقيق تكافئ الفرص وتمكين النساء من المشاركة الفعالة في جميع جوانب الحياة، مما يعزز التنمية الشاملة والمستدامة في البلاد.

– التنمية:

تعرف التنمية بأنها "هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى" (أبوالنصر، ٢٠٠٧، ص١٨٩)، والتنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع لا يمكن أن تتحقق إلا بشراكات عادلة بين الرجل والمرأة، تكون بموجبها النساء مشاركات في خطط وبرامج التنمية، وتهدف التنمية إلى عدة أهداف وهي كالآتي (بيان الأمم المتحدة عن مؤشرات التنمية المستدامة، ٢٠٢٠):

١– الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٢– الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣– الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٤– الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز توفر التعليم مدى الحياة للجميع.

٥– الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٦– الهدف السادس: ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٧– الهدف السابع:إقامة بنى تحتية قادرة على الصعود تحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

٨– الهدف الثامن: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموروثة والمستدامة.

٩– السلام والعدل والمؤسسات القوية.

وهناك عدة مرتكزات تقوم عليها مشاركة المرأة في التنمية، نذكر منها الاهتمام بالأسرة ودور المرأة الرئيس فيها، ومساهمة المرأة في عملية التنمية من خلال العمل خارج البيت و المساواة بين الرجل والمرأة في الصفة الإنسانية والتكاليف من حيث المبدأ (مُحَمَّد، ٢٠٢١).

وقد واجهت مشاركة المرأة في التنمية مجموعة من المعوقات تم تصنيفها إلى الآتي (إبراهيم، ٢٠٠١، ص ١٩):

١- معوقات الثقافية وتمثلت في:

- نظرة المجتمع للرجل على أنه هو مصدر الدخل.

- الموروث الثقافي الذي ينظر إلى المرأة كأنها عامل ثانوي مؤثر وخاصة على المرأة الريفية.

- الثقافة مكتسبة بالتعلم.

- الآثار الثقافية التي تنتقل عبر الأجيال.

- انتشار بعض الآثار النفسية والصحية لدى بعض المبحوثات نتيجة إحساسهن بعدم التقبل في المجتمع.

- البطالة بين النساء، وانتشار ظاهرة الفقر.

٢- المعوقات الاجتماعية وتمثلت في:

- سيطرة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

- ثقافة المجتمع الذكوري والسلطة الأبوية.

- ضعف دور المرأة داخل المؤسسات الاجتماعية والتنظيمات المدنية.

- القوانين والتشريعات الاجتماعية التي تميز الرجل عن المرأة خاصة في مجال الحقوق.

- التميز القائم على النوع في التعليم حيث اقتصرت بعض التخصصات والمهن على الرجال فقط.

- الصورة السلبية التي رسمها المجتمع للمرأة على أنها ربة منزل في المقام الأول.

٣- معوقات السياسية، وتمثلت في:

- عدم وجود ثقافة اجتماعية محفزة وموجه لتنمية المشاركة السياسية للمرأة.

- ضعف مشاركة المرأة في العمل النقابي داخل منظمات المجتمع.

- عدم حصول المرأة على مناصب تنفيذية وقيادية في الأحزاب السياسية للمرأة.

- ضعف مشاركة المرأة في المجالس السياسية.

- تبعية القرار السياسي في قضية الاختيار إلى السلطة الأبوية حيث دائمًا ما تكون تابعة.

- سطوة الطائفة والعرق في أغلب الشؤون الخاصة بالتعاطي السياسي داخل المنظومة الاجتماعية.

٤- معوقات اقتصادية وتمثلت في:

- ضعف المهارات والتدريب والتعليم الذي يمنح للمرأة مقارنة بالرجل.

- زيادة بطالة المرأة، وذلك بتفضيل الرجل عليها.

- قوانين العمل التي تمنح الرجل كل الصلاحيات دون المرأة.

- الكثير من النساء داخل دائرة الفقر، وذلك لأنهن نساء معيلات لأسر لا يوجد للرجل دور اقتصادي فعال لأي سبب من الأسباب.

٥- معوقات تكنولوجية وتمثلت في:

- ضعف معرفة اللغات السائدة في الإنترنت، وعدم الاهتمام بها في المقررات والمناهج الدراسية خاصة اللغة الإنجليزية.

- غياب التدريب على مهارات الحاسوب إما بتكلفة التدريب أو عدم وفرة القائمين على التدريب.

– قد تكون المراكز المتاحة للتدريب مغلقة في وقت فراغ المرأة، في حين تكون مفتوحة في أثناء انشغال المرأة في المنزل أو العمل.

– تركز البنية الأسياسية في مناطق الحضر وقلتها في الريف والمناطق العشوائية.

– غياب التدريب على مهارات الحاسوب بسبب تكلفة التدريب أو عدم وفرة القائمين على التدريب.

إجراءات البحث

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي لدراسة معوقات مشاركة المرأة في عملية التنمية في الكويت، وشمل مجتمع الدراسة كل إمرأة كويتية تبلغ من العمر ١٨ عاما فأكثر، وتكونت عينة البحث من (٢٨٧٥) امرأة تم اختيارهن بالعينة الحصصية غير العشوائية، بغرض تمثيل المرأة الكويتية من جميع شرائح المجتمع، وشملت العينة الطالبات الجامعيات، والمرأة العاملة في القطاع الخاص والمرأة العاملة في القطاع الحكومي بدولة الكويت لمعرفة المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، وتم جمع البيانات في الفترة من سبتمبر إلى نوفمبر ٢٠٢٣، ويبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية.

جدول رقم (١): توزيع أفراد العينة حسب المتغرات الديموغرافية

م	متغيرات البحث		العدد	النسبة%
١	الوظيفة	تعمل في قطاع حكومي	١٤٧٦	٥١.٣
		تعمل في قطاع خاص	٤٤٣	١٥.٤
		لا تعمل	٩٥٦	٣٣.٣
٢	الشهادة	دبلوم أو أقل	١١٥٦	٤٠.٢
		بكالريوس	١٦١٧	٥٦.٣
		ماجستير أو دكتوراة	١٠٢	٣.٥

٣	العمر	أقل من ٣٠ سنة	١٣٧٦	٤٧.٩
		من ٣٠ : ٤٠	٩٢٥	٣٢.٢
		٤٠ سنة فأكثر	٥٧٤	١٩.٩
الإجمالي			٢٨٧٥	١٠٠

وقام الباحث بإعداد وتطوير استبانة للتعرف على المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور: المحور الأول شمل البيانات الديموغرافية، وشمل المحور الثاني على عبارات معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، وتكون من أربعة أبعاد: البعد الأول المعوقات الاجتماعية (١٤ عبارة)، والبعد الثاني المعوقات السياسية (١٠ عبارات)، والبعد الثالث المعوقات الاقتصادية (٩ عبارات)، والبعد الرابع المعوقات ذاتية (١٠ عبارات)، ليكون مجموع عبارات الاستبانة (٤٥ عبارة)، وأمام كل عبارة تدرج ثلاثي يعبر عن درجة الموافقة، بحيث يتراوح ما بين موافق (٣) درجات، ولا أدري (٢) درجتان، وغير موافق (١) درجة واحدة. وشمل الثالث: سؤالًا مفتوحًا عن أهم المعوقات من وجهة نظر المبحوثين.

وللتحقق من صدق أداة البحث تم الاعتماد على صدق المحكمين، حيث عرضت الاستبانة بصورتها الأولية على الخبراء والمتخصصين في مختلف التخصصات العلمية، وقد طُلب منهم إبداء الرأي عن مدى سلامة العبارات ومناسبتها لمعرفة المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، مع حرية الحذف والإضافة للعبارة، وبعد أخذ رأي المحكمين وإجراء التعديلات، استقرت الاستبانة في صورتها النهائية على (١٢ عبارة) في البعد الأول، و(١٠عبارات) في البعد الثاني، و(٨عبارات) في البعد الثالث، و(١٠عبارات) في البعد الرابع، ليصبح عدد عبارات الاستبيان (٤٠ عبارة)، وسؤال مفتوح واحد.

وفيما يتعلق بثبات الأداة فقد تم حساب الثبات بطريقة تطبيق الاختبار وإعادة تطبيق الاختبار(Test– Re –test)، إذ تم توزيع الاستبانة على عينة مبدئية من المواطنات الكويتيات، بلغ عددهن (٥٠)، بخلاف عينة البحث، وبعد مضي أسبوعين تم

إعادة تطبيق الأداة على نفس العينة، وبعد ذلك تم حساب معامل الارتباط للأداة وفق معامل بيرسون، حيث بلغ معامل ثبات الأداة ككل (.٨٩٥)، وهو معامل ثبات عال يعول عليه.

تحليل النتائج وتفسيرها:

وفيما يلي أهم نتائج البحث الميدانية، وذلك بعد تطبيق أداة البحث، ومعالجة البيانات إحصائيًا، حيث يتم هنا تعرف المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية من الواقع الفعلى، ومن خلال الإجابة على أسئلة البحث الحالي، وفيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الأول للبحث والذى ينص على: ما المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥؟ تم ترتيب عبارات المحور الثاني، الخاص بالمعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، من وجهة نظر عينة البحث، والتي تم تحديدها فى أربعة أبعاد، والجداول التالية توضح ذلك.

جدول رقم (٢): ترتيب أبعاد معوقات المشاركة من وجهة نظر أفراد العينة

م	الأبعاد	عدد عبارات البعد	المتوسط الحسابي	الترتيب
١	المعوقات الاجتماعية	١٢	٢.٤٩٣٧	الأول
٢	المعوقات السياسية	١٠	٢.٤٦٤٤	الثانى
٣	المعوقات الاقتصادية	٨	٢.١٠٧٦	الرابع
٤	المعوقات الذاتية	١٠	٢.٢٨٣٧	الثالث

من الجدول السابق يتضح أن المعوقات الاجتماعية قد جاءت في المرتبة الأولي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بالنسبة لطبيعة أكثر المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥، وذلك بمتوسط حسابي قدره (٢.٤٩٣٧)، وقد أشارت الدراسات إلى أهمية العمل على تذليل المعوقات التى تواجه المرأة الكويتية من أجل رفع شأن مكانتها داخل المجتمع الكويتي ، ومنها دراسة (ضيدان، ٢٠٢٢) التى أشارت إلى أن عملية تمكين المرأة الكويتية لا زالت في بدايتها، وحتى تتم المشاركة الفاعلة للمرأة الكويتية في التنمية لابد من إزالة كافة المعوقات الاجتماعية والثقافية.

في حين جاءت المعوقات السياسية في المرتبة الثانية من حيث طبيعة المعوقات الأكثر تأثيرًا على عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قدره (٢.٤٦٤٤)، حيث تعد المعوقات السياسية المتعلقة بطبيعة المسئوليات والصلاحيات، وكذلك حقوق المرأة في المشاركة واتخاذ القرار، والعمل السياسي، من أكثر الجوانب المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، وقد أشارت دراسة (سعد، ٢٠١٥) إلى أن من أكثر المجالات التي اقتحمتها المرأة وشاركت فيها بشكل ملحوظ المجال التعليمي ثم سوق العمل، ثم المجال السياسي، ثم المشاركة الفعلية في تنمية مجتمعها، في حين جاءت المعوقات الذاتية في المرتبة الثالثة من وجهة نظر عينة البحث فى المعوقات المؤثرة بشكل متوسط على مشاركة المرأة الكويتية في التنمية، بمتوسط حسابي (٢.٢٨٣٧)، حيث تعد المعوقات الذاتية التي تتعلق بقدرة المرأة على مواجهة الضغوط التي تواجهها، والتعبير عن نفسها، وكذلك مقاومة المرأة للعادات والتقاليد، والرغبة بالتغيير لذاتها، من المعوقات التي تسهم بشكل كبير فى عدم مساهمة المرأة الكوتيتية في عملية التنمية، وقد أكدت دراسة (عبدالله وعبيس، ٢٠٢٢) مدى التأثير الواضح والمميز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد، القضاء على الفقر، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين) في مختلف المجالات وأحصت أهم الفروق بين طبيعة عمل المرأة حسب نوع ونسب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والترابط بينهما ومعرفة أهم العوامل المساهمة في تحقيق تطوير ذاتي للقدرات في ظل ظروف معيشة المرأة ، ودراسة (ضيدان، ٢٠٢٢)أشارت إلى أن دور الإدارة السياسية في تمكين المرأة الكويتية مهم جدًا من خلال سن التشريعات والسياسات المتعلقة بدمجها في كافة المجالات من تعليم وعمل ومشاركة سياسية وفي كل المراحل تخطيطًا وتنفيذًا ومراقبة.

وجاءت المعوقات الاقتصادية فى المركز الرابع بمتوسط حسابي (٢.١٠٧٦)، ويرى الباحث أن رؤية عينة الدراسة لطبيعة المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية، تقترب من الواقع الفعلي من حيث البعد الاجتماعى ثم السياسي، فالبعد الذاتي وأخيرا البعد الاقتصادى، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (عبدالمجيد، ٢٠١٥) وهو أن تمكين المرأة يتضمن مجالات عديدة، منها سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتعليمية، والتي تواجه بعض المعوقات، كما بينت الدراسة أن تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة والتوزيع العادل لثمار التنمية يقود إلى التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بترتيب عبارات كل بعد من أبعاد الأداة، فالجداول التالية توضح ذلك.

جدول رقم (٣): ترتيب عبارات بعد المعوقات الاجتماعية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	المتوسط الحسابى	الترتيب
١	ضعف تقبل فكرة قيادة المرأة من قبل المجتمع.	٢.٨٢٨٤	الأول
٢	قلة تقدير جهود المرأة العاملة في المؤسسات.	٢.٤٢٣٨	السادس
٣	ضعف تفرغ المرأة للأعمال القيادية لالتزامها بالواجبات المنزلية.	٢.١٨١٧	الثاني عشر
٤	ضعف دور التنشئة الاجتماعية التي تدعم مشاركة المرأة.	٢.٤١٤٢	السابع
٥	ضعف حرية المرأة نظرًا للواجبات الاجتماعية المفروضة عليها.	٢.٧٠٤١	الثالث
٦	النظرة المجتمعية المتدنية للمرأة	٢.٥٦١٥	الخامس
٧	طبيعة المجتمع الذكورية التي تحد من مشاركة المرأة.	٢.٧٣٣٧	الثاني
٨	ضعف الصلاحيات الممنوحة للمرأة	٢.٣٣٠٢	الحادى عشر
٩	ضعف مشاركة المرأة في الأعمال المختلطة بين الجنسين.	٢.٣٦١٥	الثامن
١٠	ضعف التحاق المرأة بالكثير من الوظائف طبقًا للعادات والتقاليد الموروثة.	٢.٣٥٣٨	التاسع
١١	ضعف وعي المجتمع بأهمية تقدير عمل المرأة ومشاركتها.	٢.٦٨٥٢	الرابع
١٢	قلة دور رعاية الأطفال القريبة من المنزل.	٢.٣٤٦٩	العاشر

من الجدول السابق يتضح أن معظم عبارات المعوقات الاجتماعية قد تحققت من وجهة نظر مجموعة البحث بدرجة كبيرة للعبارات (١، ٥ ،٧، ٦، ١١، ٢، ٤، ٩، ١٠، ١٢، ٨) ، في حين تحققت عبارة واحدة بدرجة متوسطة (٣)، كما يتضح من الجدول أن العبارة (١) والتي تنص على (ضعف تقبل فكرة قيادة المرأة من قبل المجتمع)، قد جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة

لترتيب عبارات البعد الأول، وذلك من وجهة نظر عينة البحث، وبمتوسط حسابى (٢.٨٢٨٤)، حيث يشير الواقع الفعلى إلى أن أكثر المعوقات الاجتماعية التى تواجه المرأة الكويتية هي عدم تقبل فكرة قيادة المرأة من قبل المجتمع، في حين جاءت العبارة (٧) والتي تنص على (طبيعة المجتمع الذكورية التي تحد من مشاركة المرأة) في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب عبارات البعد الأول، وذلك من وجهة نظر عينة البحث، وبمتوسط حسابي (٢.٧٣٣٧)، حيث يشير الواقع الفعلى لطبيعة المعوقات الاجتماعية في عملية التنمية على طبيعة المجتمع الذكورية التي تحد من مشاركة المرأة.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٣) والتي تنص على (ضعف تفرغ المرأة للأعمال القيادية لالتزامها بالواجبات المنزلية)، وذلك من وجهة نظر مجموعة البحث، بمتوسط حسابي (٢.١٨١٧)، وهي نتيجة منطقية حيث إن عملية مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية لا زالت في بدايتها، كما جاءت دراسة (عبدالله وعبيس، ٢٠٢٢) تحدد أهم الفروق بين طبيعة عمل المرأة حسب نوع ونسب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والترابط بينهما، ومعرفة أهم العوامل المساهمة في تحقيق تطوير ذاتي للقدرات في ظل ظروف معيشة المرأة، وبالتالي تغطية نسبة أكبر لتحقيق تلك الأهداف من حيث مساواتها مع الرجل وعملها اللائق لتحقيق التوازن الاقتصادي الأسري.

جدول رقم (٤): ترتيب عبارات بعد المعوقات السياسية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	المتوسط الحسابى	الترتيب
١	ضعف اهتمام الواقع السياسي بحقوق المرأة في المشاركة اتخاذ القرار.	٢.٥٦١٥	الثالث
٢	ضعف قدرة المرأة على وضع الخطط الإستراتيجية.	٢.٤٢٣٨	الخامس
٣	ضعف خبرة المرأة على إدارة الأزمات.	٢.١٨١٧	العاشر
٤	قلة تفويض المرأة للصلاحيات والمسؤوليات.	٢.٤١٤٢	السادس

٥	قلة القوانين التي لا تشترط موافقة ولي الأمر للالتحاق بأي وظيفة.	٢.٣٣٠٢	التاسع
٦	قلة المقاعد الحزبية المخصصة للمرأة .	٢.٨٢٨٤	الأول
٧	ضعف الأمان في العمل السياسي مما يقلل من مشاركة المرأة في التنمية.	٢.٤٥٥٦	الرابع
٨	ضعف التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة من قبل المجتمع.	٢.٧٣٣٧	الثانى
٩	ضعف الرؤى الإستراتيجية لتنمية المرأة سياسيًا.	٢.٣٦١٥	السابع
١٠	ضعف الإرادة السياسية في صياغة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق.	٢.٣٥٣٨	الثامن

من الجدول السابق يتضح أن بعض المعوقات السياسية قد تحققت من وجهة نظر أفراد عينة البحث بدرجة كبيرة (٦، ٨، ١، ٧، ٤، ٩، ١٠) فى حين جاءت العبارات (٥، ٣) بدرجة متوسطة، كما يتضح أن العبارة (٦) والتي تنص على(قلة المقاعد الحزبية المخصصة للمرأة) قد جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات السياسية، وذلك من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٨٢٨٤)، وقد أكدت دراسة ماريل (Marilee, 2013) التي هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، وتم تقسيمها إلى مجموعتين: المجموعة الأولى هي العوامل الرئيسيه وتتضمن الحالة العائلية من منظور مجالات العمل والحقوق المرتبطة بالعمل كالأمن الوظيفي، وإجازة الأمومة، وإجازة رعاية الطفل والعبء المزدوج للعمل والتعليم والصحة، والمجموعة الثانية هي توافر الموارد المالية والحقوق القانونية، والاتجاهات الثقافية والتقليدية والدين، والتنشئة الاجتماعية والثقة بالذات والعنف ضد المرأة ووسائل الإعلام، وأوصت الدراسة بضرورة توفير هذه العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة من أجل بناء مجتمع متكامل.

في حين جاءت العبارة (٨) والتي تنص على (ضعف التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة من قبل المجتمع) في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات السياسية، بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٣٣٧)، حيث إن مفهوم التنمية أصبح لا يقف عند تحقيق الحد الأدنى من العيش في مستوى لائق، بل تعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص والإبداع واحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان، ولقد أشار أيضًا تقرير المرأة وأنشطة الأعمال

والقانون وهو تقرير يقيس مدى تأثير القوانين واللوائح في الفرص الاقتصادية للمرأة في ١٩٠ بلدًا – إلى أن إجمالي النتيجة الإجمالية التي سجلتها دولة الكويت أقل بكثير من المستوى المتوسط لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ ٥١.٥٦ نقطة، ولم يأت بعدها في نهاية القائمة سوى دولتين فقط هما فلسطين واليمن (تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ٢٠٢٠).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٣) والتي تنص على (ضعف خبرة المرأة على إدارة الأزمات)، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قدره (٢.١٨١٧)، وكشفت نتائج بعض الدراسات ومنها دراسة (حمد، ٢٠٢١) عن واقع دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت حيث اتضح من خلال توفير الوزارة للخطط والإستراتيجيات لإقامة المشروعات الصغيرة والآليات، لضمان الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة، واهتمام الوزارة بتأسيس حاضنات المشروعات التي تراعي المواصفات العالمية، وأن الآليات التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية لتمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت تمثلت في تأسيس مؤسسات تمويلية خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة وتسهيل إجراءات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة بشكل أكبر إلى الأسواق الخارجية.

جدول رقم (٥): ترتيب عبارات بعد المعوقات الاقتصادية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	المتوسط الحسابى	الترتيب
١	ضعف مناسبة الراتب مع ساعات العمل.	٢.١٠٧١	الثالث
٢	ضعف المكافآت والحوافز المادية.	١.٨٨٦٣	الثامن
٣	عدم وضع خطة لتحديد الحد الأدنى للأجور.	٢.٤٢٥١	الأول
٤	ضعف أجور القطاع الخاص عن أجور القطاع الحكومي .	٢.٠٩٣٥	الخامس
٥	ضعف توفير فرص العمل التي تتناسب مع طبيعة المرأة.	٢.١٥٧٦	الرابع

٦	ضعف المخصصات المالية لبرامج التدريب لمشاركة المرأة.	١.٩٠٤١	السابع
٧	قلة الأجور المدفوعة للمرأة مقارنة بالرجل	٢.٢٥٣٠	الثاني
٨	قلة توفير المال الكافي لحملات المرأة الانتخابية	٢.٠٣٤٠	السادس

من الجدول السابق يتضح أن بعض المعوقات الاقتصادية قد تحققت من وجهة نظر أفراد عينة البحث بدرجة متوسطة (١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨)، بينما تحققت العبارة (٣) بدرجة كبيرة، كما يتضح أن العبارة (٣) والتي تنص على (عدم وضع خطة لتحديد الحد الأدنى للأجور) قد جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات الاقتصادية، وذلك من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٤٢٥١)، في حين جاءت العبارة (٧) والتي تنص على (قلة الأجور المدفوعة للمرأة مقارنة الرجل)، في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات الاقتصادية، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٢٥٣٠)، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (شلبي، ٢٠٢١) والتى هدفت إلى تحديد العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وأسفرت نتائجها عن أن التمكين لحصول المرأة على حقوقها الاقتصادية حصل على درجة ضعيفة، وهذه الدرجات مؤشر على أن المرأة تعاني من بعض المعوقات في الحصول على حقوقها، ويجب البحث عن سبل تساعدها في مواجهة هذه المعوقات، فى حين جاءت العبارة (٦) والتي تنص على (ضعف المخصصات المالية لبرامج التدريب لمشاركة المرأة) في المرتبة قبل الأخيرة، من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث ، بمتوسط حسابي قدره(١.٩٠٤١)، وهذه النتائج تتفق مع النتائج التي أسفرت عنها بعض الدراسات، ومنها دراسة (القاضي، ٢٠٢١) والتي توصلت إلى أهمية وضع الاحتياجات التدريبية قيد التنفيذ من خلال خطة زمنية طموحة تتيح فرص الحصول على التدريب لكافة النساء الراغبات في الدخول لسوق العمل وتقلد المناصب القيادية، وأن يتم تصميم البرامج التدريبية للرجال والنساء معا يحضرها أصحاب الخلفيات العلمية المشتركة على حد سواء، ودراسة (عبدالله، ٢٠٢٢) والتى أشارت إلى أن تحسين الفرص المتاحة يسهم في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية، وتمكين المرأة اقتصاديًا له دور إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والترتيبات الإستراتيجية والخطط التنموية لم تراع كل أوضاع المرأة بالقدر الكافي إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضعف التمكين الناجم عن انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل، وقلة فرص العمل المتاحة، وضعف الإمكانيات المادية، وأوصت الدراسة بالعمل على رفع المستوى الثقافي للمرأة بالمجالات الاقتصادية، وذلك بإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية والتأهيلية، وتبادل الخبرات المحلية،

واستحداث أنماط جديدة من المهارات في مجالات متعددة لعمل المرأة كالمشاريع وتقديم الخدمات، والاستيراد والتصدير، وخلق فرص عمل جديدة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٢) والتي تنص على (ضعف المكافآت والحوافز المادية) وذلك من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث، بمتوسط حسابي قدره (١.٨٨٦٣).

جدول رقم (٦): ترتيب عبارات بعد المعوقات الذاتية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبارة	المتوسط الحسابى	الترتيب
١	ضعف قدرة المرأة على تطوير ذاتها نظرًا للمسؤوليات العائلية.	٢.٣٤٦٩	الخامس
٢	قلة تفكير المرأة في المناصب العليا	٢.٢٣٤١	السابع
٣	قلة وعي المراة بأهمية دورها في المشاركة	٢.١٨١٧	الثامن
٤	ضعف قدرة المرأة على التوفيق بين الأسرة والعمل.	٢.٠٠١٠	العاشر
٥	ضعف القدرة على تحمل المسؤولية وخوفها من الفشل في مجال عملها.	٢.٠٥٣٦	التاسع
٦	ضعف الحافز في الرغبة بالتغيير لذاتها.	٢.٣٥٣٠	الثاني
٧	ضعف مقاومة المرأة للعادات والتقاليد الموروثة.	٢.٣٩٠٥	الثالث
٨	ضعف قدرة المرأة على التعبير عن نفسها .	٢.٦٨٥٢	الأول
٩	ضف ثقة المرأة في نفسها واقتناعها بفكرة أن الرجل هو الأفضل.	٢.٣٣٠٢	السادس

١٠	ضعف قدرة المرأة على مواجهة الضغوط التي تواجهها .	٢.٣٦١٥	الرابع

من الجدول السابق يتضح أن بعض المعوقات الذاتية قد تحققت من وجهة نظر أفراد عينة البحث بدرجة كبيرة (٨، ٧، ١٠، ١) فى حين جاءت العبارات (٩، ٤، ٦، ٢، ٣، ٤، ٥) بدرجة متوسطة.

كما يتضح أن العبارة (٨) والتي تنص على (ضعف قدرة المرأة على التعبير عن نفسها) قد جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات الذاتية، وذلك من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٦٨٥٢)، في حين جاءت العبارة (٦) والتي تنص على (ضعف الحافز في الرغبة بالتغيير لذاتها) في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات الذاتية، بمتوسط حسابي قدره (٢.٣٥٣٠)، وحيث إن العناصر الثقافية التي تنتقل عبر الأجيال قد تؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية لدى المرأة ، و كذلك قصور العمليات غير الرسمية في التعيين والترقية وقلة التدريب على الإدارة، والتي يمكن أن تحقق المرأة من خلالها مهارات التعبر عن الذات والثقة بالنفس، ويتفق هذا مع دراسة (White& Ozakanli, 2008) التي أشارت إلى وجود بعض المعوقات تعترض المرأة الأسترالية في التقدم الوظيفي ،ومنها اختلاف الثقافات الإدارية وانخفاض الروح المعنوية والعمليات غير الرسمية في التعيين والترقية، وقلة التدريب على الإدارة، وكانت من أهم المعوقات التي تعترض المرأة التركية في التقدم الوظيفي هو عدم القدرة على التنسيق بين عملها داخل وخارج المنزل، وأوصت الدراسة بأهمية وضع إستراتيجيات لتكافئ فرص العمل للجنسين في التعليم بالجامعات.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٤) والتي تنص على (ضعف قدرة المرأة على التوفيق بين الأسرة والعمل) وبمتوسط حسابي قدره (٢.٠٠١٠)، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (عبدالله وعبيس، ٢٠٢٢) والتي عرضت مدى التأثير الواضح والمميز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق ونمو الاقتصاد،القضاء على الفقر، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين) في مختلف المجالات، وأحصت أهم الفروق بين طبيعة عمل المرأة حسب نوع ونسب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والترابط بينهما ومعرفة أهم العوامل المساهمة في تحقيق تطوير ذاتي للقدرات في ظل ظروف معيشة المرأة، وبالتالي تغطية نسبة أكبر لتحقيق تلك الأهداف من حيث مساواتها مع الرجل، وعملها اللائق لتحقيق التوازن الاقتصادي الأسري وبالتالي قضاؤها على الفقر لتمكينها اقتصاديًا، وأيضًا إثبات دورها المعرفي من خلال مساهماتها في تطوير ثقافتها بالتعليم الجيد، ودراسة (فاضل وخلف، ٢٠١٨) التي

خرجت بعدد من التوصيات، من أبرزها: التخطيط لإشراك المرأة في التنمية على المدى القريب والبعيد يعيد النظر لدور المرأة في المجتمع ويرفع من مكانتها.

وللإجابة على السؤال الثاني للبحث، والذي ينص على "ما السبل المقترحة لمواجهة هذه المعوقات التى تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ من وجهة نظر مجموعة البحث؟

فقد تم الإجابة على السؤال المفتوح في الاستبانة ، والذي ينص على "ما السبل المقترحة لمواجهة هذه المعوقات من وجهة نظركن؟"، وقد أجاب على هذا السؤال (٥٨%) من أفراد عينة البحث وتم ترتيب الإجابات تنازليا وعمل تكرارات للمتشابه منها، وحذف الإجابات التى لا تجيب على السؤال بشكل مباشر ولا تحقق الهدف منه، وكان أهم السُبل المقترحة لمواجهة معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث كالتالي:

١- تأكيد أهمية دور المرأة في المجتمع، وعدم تهميش دورها حتى السياسي في الحملات الانتخابية.

٢- تعديل القوانين والاهتمام بالمرأة منذ النشأة والتربية، والحرص على تيسير حياتها في كافة المجالات.

٣- زيادة ورفع الأجور حتى يتسنى لها المشاركة في العديد من عمليات التنمية، والمشاركة السياسية.

٤- تأكيد الاهتمام بالتدريب والتعليم وأخذ دورات في التنمية لها على جميع الأصعدة والمستويات.

٥- المطالبة بالمساواة والعدل بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات في العمل الحكومي أو الخاص.

٦- تغيير الكثير من مفاهيم المجتمع والعادات والتقاليد القديمة والعقيمة خاصة المتعلقة بالمرأة وتطويرها.

٧- منح المرأة سبل أكثر في العمل واختيار بيئة مناسبة لها تعزز ورفع قدرتها وكفاءتها في العمل.

٨- اكتشاف المهارات والإمكانيات والعمل على تطويرها لدى كافة طبقات المجتمع بمختلف الأعمار.

٩- الدعم المادي والمعنوي للقادرين على عمل مشروعات صغيرة وتيسير السبل لهم لتطوير ذاتهم.

١٠- إتاحة العديد من الفرص للمرأة من خلال زيادة مجالات عملها في جميع قطاعات الدولة.

١١- نشر برامج التوعية عن طريق وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ووسائل التواصل الاجتماعي لحث المرأة أن تكون جزءًا من عملية التنمية.

١٢- توفير وظائف للمرأة بجميع المؤسسات الحكومية والهيئات والقطاع الخاص.

١٣- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية وخاصة دور المرأة بالمجتمع ككل.

١٤- توفير أنشطة اجتماعية مشتركة ومختلفة مثل النوادي الرياضية.

١٥- توفير مشاريع سياحية والسفر بالرحلات الداخلية والخارجية سواء للمنح الدراسية أو للترفيه.

وللإجابة على السؤال الثالث من أسئلة البحث والذي نص على: "هل توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسط استجابات أفراد مجموعة البحث تعزى لمتغيرات البحث (الوظيفة ، الشهادة ، العمر)؟" وذلك من خلال بيان أثر متغيرات البحث على استجابات أفراد العينة، وهو ماتوضحه الجداول التالية.

جدول رقم (٧): أثر متغير الوظيفة على إجمالي استجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة لأبعاد البحث

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة الإحصائية
الوظيفة	بين المجموعات	١٤٨٨.٧٩٥	٢	٢٩٧.٧٥٩	٣.٩٣٢	٠.٠٠٢ دالة
	داخل المجموعات	١٤٢٥٨٥.٤٥	٢٨٧٤	٧٥.٧٢		
	المجموع	١٤٤٠٧٤.٢٥	٢٨٧٦			

يتضح من الجدول رقم (٧) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد مجموعة البحث تبعًا لمتغير الوظيفة، حيث بلغت قيمة ف (٣.٩٣٢)، وهى قيمة دالة عند مستوى ٠.٠٠٢ وهذا يوضح أن متغير الوظيفة يؤثر جوهريا فى مشاركة المرأة الكويتية فى عملية التنمية، وتتفق النتائج مع دراسة (القاضي، ٢٠٢١) التى هدفت الدراسة إلى توصيف وتحليل أهمية عمل المرأة الكويتية في تحقيق التنمية ،وكذلك أهم مظاهر تمكينها في سوق العمل، وكذلك عرض ومناقشة أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها في هذا السياق، وتوصلت الدراسة إلى أهمية وضع الاحتياجات التدريبية قيد التنفيذ، ومن المفيد أن يتم تصميم البرامج التدريبية يحضرها أصحاب الخلفيات العلمية المشتركة على حد سواء، ودراسة (راشد، ٢٠٢٠) التى كشفت نتائجها أهمية التعليم، وعن تدني المستوى التعليمي للريف عن الحضر، حيث يسود الريف تعليم تحت المتوسط، ،كما بينت الدراسة ضعف

مشاركة النساء الريفيات والحضريات في القطاع الخاص، وإهمال وسائل الإعلام لدور المرأة في التنمية وتركيزه على طبقة معينة من النساء.

جدول رقم (٨): أثر متغير الشهادة على إجمالي استجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة لأبعاد البحث

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة الإحصائية
الشهادة	بين المجموعات	١١٤١.٠١٢	٢	١٦٣.٠٠٢	٢.١٣٢	٠.٠٣٧ دالة
	داخل المجموعات	١٤٢١٠٠.١٧	٢٨٧٤	٧٦.٤٣٩		
	المجموع	١٤٣٢٤١.١٨	٢٨٧٦			

يتضح من الجدول (٨) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد مجموعة البحث تبعًا لمتغير الشهادة، حيث بلغت قيمة ف (٢.١٣٢)، وهى قيمة دالة إحصائيا، وتتفق النتائج مع دراسة (Herbert, Philipp, 2011) التى توصلت إلى وجود عدة أمور تحكم المشاركة السياسية للمرأة وهي: الخصائص الفردية من استعداد ذاتي ودرجة تعلم ومستوى الدخل وطبيعة الوظيفة، الاستقطاب بمعنى عضوية المؤسسات والجمعيات المختلفة، التوجهات والتي تشمل الأيدلوجيا والمصالح السياسية كل ذلك في سياق النظام السياسي بما يفرضه من قيود. وتتفق هذه النتائج أيضا مع دراسة (Marilee, 2013) والتي حددت بعض العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة، ومنها العوامل الرئيسة والتي تتضمن الحالة العائلية من منظور مجالات العمل والحقوق المرتبطة بالعمل كالأمن الوظيفي، وإجازة الأمومة، وإجازة رعاية الطفل والعبء المزدوج للعمل والتعليم والصحة.

جدول رقم (٩): أثر متغير العمر على إجمالي استجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة لأبعاد البحث

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة الإحصائية

العمر	بين المجموعات	١٠٢٦.٥٦٦	٢	٣٤٢.١٨٩	٤.٥٥٨	٠.٠٠٣ دالة
	داخل المجموعات	١٤٠٩٨٠.٤٧	٢٨٧٤	٧٥.٠٦٩		
	المجموع	١٤٢٠٠٧.٠٤	٢٨٧٦			

يتضح من الجدول رقم (٩) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغيرالعمر، حيث بلغت قيمة ف (٤.٥٥٨) وهي قيمة دالة إحصائيًا فى مستوى ٠.٠٠٣، وهذا يعني أن الوعي بمشاركة المرأة الكويتية فى عملية التنمية إنما يرجع للنضج الفكري والاجتماعي والثقافي، مما يكون له تأثيرٌ قوي فى عملية التنمية.

ملخص نتائج البحث: يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي:

١- بالنسبة لترتيب أبعاد المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥ من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث، جاء الترتيب على النحو التالي من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة: المعوقات الاجتماعية، المعوقات السياسية، المعوقات الذاتية، المعوقات الاقتصادية. وقد جاءت فى الترتيب التالى : المعوقات الاجتماعية بمتوسط حسابى (٢.٤٩٣٧) ، والمعوقات السياسية بمتوسط حسابي (٢.٤٦٤٤) ، والمعوقات الذاتية بمتوسط حسابي (٢.٢٨٣٧) ، والمعوقات الاقتصادية بمتوسط حسابي (٢.١٠٧٦) على التوالى.

٢- بالنسبة لتحقق المعوقات الاجتماعية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، فقد تراوحت معظم العبارات بدرجة كبيرة (١، ٥، ٧، ١١ ،٦ ، ٢،٤، ٩، ١٠، ١٢، ٨) في حين تحققت عبارة واحدة (٣) بدرجة متوسطة، كما جاءت العبارة (١) والتي تنص على(ضعف تقبل فكرة قيادة المرأة من قبل المجتمع)، في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات الاجتماعية من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٨٢٨٤) وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٣) والتي تنص على (ضعف تفرغ المرأة للأعمال القيادية لالتزامها بالواجبات المنزلية) بمتوسط حسابى (٢.١٨١٧).

٣- بالنسبة لتحقق المعوقات السياسية فقد تحققت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقد تراوحت معظم العبارات ما بين درجة كبيرة (٦، ٨، ١، ٧، ٤، ٩، ١٠) فى حين تحققت العبارات (٥، ٢) بدرجة متوسطة، كما جاءت العبارة (٦) والتي تنص على (قلة المقاعد الحزبية المخصصة للمرأة) قد جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات

السياسية، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٨٢٨٤)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٣) والتي تنص على (ضعف تفرغ المرأة للأعمال القيادية لالتزامها بالواجبات المنزلية) وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط حسابي (٢.١٨١٧).

٤- بالنسبة لدرجة تحقق المعوقات الاقتصادية، قد تحققت معظم العبارات من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث بدرجة متوسطة (١، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) كما جاءت العبارة (٣) والتي تنص على (عدم وضع خطة لتحديد الحد الأدنى للأجور) في المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات الاقتصادية، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٤٢٥١)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٢) والتي تنص على (ضعف المكافآت والحوافز المادية) وذلك من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث، بمتوسط حسابي قدره (١.٨٨٦٣).

٥- بالنسبة لدرجة تحقق المعوقات الذاتية، قد تحققت بعض العبارات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة (٨، ٧، ١٠، ١) فى حين جاءت العبارات (٩، ٤، ٦، ٢، ٣، ٤، ٥) بدرجة متوسطة، كما يتضح أن العبارة (٨) والتي تنص على(ضعف قدرة المرأة على التعبير عن نفسها) فى المرتبة الأولى بالنسبة لترتيب عبارات بعد المعوقات الذاتية، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبمتوسط حسابي قدره (٢.٦٨٥٢)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٤) والتي تنص على (ضعف قدرة المرأة على التوفيق بين الأسرة والعمل) وبمتوسط حسابي قدره (٢.٠٠١٠).

٦- بالنسبة للإجابة على السؤال المفتوح فى الاستبانة ، والذي ينص على "ما السبل المقترحة لمواجهة هذه المعوقات من وجهة نظركن؟"، فقد أجاب على هذا السؤال (٥٨%) من أفراد عينة البحث وتم ترتيب الإجابات تنازليا وعمل تكرارات للمتشابه منها، وحذف الإجابات التى لا تجيب على السؤال بشكل مباشر ولا تحقق الهدف منه، وكانت أهم السُّبل المقترحة لمواجهة معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية من وجهة نظر أفراد مجموعة البحث كالتالي:

- تأكيد أهمية دور المرأة في المجتمع، وعدم تهميش دورها حتى السياسي في الحملات الانتخابية.
- تعديل القوانين والاهتمام بالمرأة منذ النشأة والتربية، والحرص على تيسير حياتها في كافة المجالات.
- زيادة ورفع الأجور حتى يتسنى لها المشاركة في العديد من عمليات التنمية، والمشاركة السياسية.
- تأكيد الاهتمام بالتدريب والتعليم وأخذ دورات في التنمية لها على جميع الأصعدة والمستويات.
- المطالبة بالمساواه والعدل بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات في العمل الحكومي أو الخاص.

- تغيير الكثير من مفاهيم المجتمع والعادات والتقاليد القديمة والعقيمة خاصة المتعلقة بالمرأة وتطويرها.

- منح المرأة سبل أكثر في العمل واختيار بيئة مناسبة لها تعزز ورفع قدرتها وكفاءتها في العمل.

- اكتشاف المهارات والإمكانيات والعمل على تطويرها لدى كافة طبقات المجتمع بمختلف الأعمار.

- الدعم المادي والمعنوي للقادرات على عمل مشروعات صغيرة وتيسير السبل لهن لتطوير ذاتهن.

- إتاحة العديد من الفرص للمرأة من خلال زيادة مجالات عملها في جميع قطاعات الدولة.

- نشر برامج التوعية عن طريق وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ووسائل التواصل الاجتماعي لحث المرأة أن تكون جزءًا من عملية التنمية.

- توفير وظائف للمرأة بجميع المؤسسات الحكومية والهيئات والقطاع الخاص.

٧ - بالنسبة لأثر المتغيرات الديموغرافية الوظيفة: (تعمل في قطاع حكومي ، تعمل في قطاع خاص، لا تعمل)،توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد مجموعة البحث تبعًا لمتغير الوظيفة، حيث بلغت قيمة ف (٣.٩٣٢)، وهى قيمة دالة عند مستوى ٠.٠٠٢ وهذا يوضح أن متغير الوظيفة يؤثر جوهريا فى مشاركة المرأة الكويتية فى عملية التنمية.

٨- بالنسبة لمتغير لشهادة: (دبلوم أو أقل، بكالريوس، ماجستير أو دكتوراه)، توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد مجموعة البحث تبعًا لمتغير الشهادة، حيث بلغت قيمة ف (٢.١٣٢)، وهي قيمة دالة إحصائيا.

٩- بالنسبة لمتغيرالعمر: (أقل من ٣٠ سنة، من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة ، ٤٠ سنة فأكثر) على استجابات أفراد عينة الدراسة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا لمتغيرالعمر، حيث بلغت قيمة ف (٤.٥٥٨) وهي قيمة دالة إحصائيًا فى مستوى ٠.٠٠٣، وهذا يعني أن الوعي بمشاركة المرأة الكويتية فى عملية التنمية إنما يرجع للنضج الفكري والاجتماعي والثقافي، مما يكون له تأثير قوي فى عملية التنمية.

١٠- فيما يتعلق بنتائج السُّبل المقترحة لمواجهة معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية التي قدمتها عينة الدراسة، فقد أشارت الاستجابات إلى مجموعة من المقترحات، منها التأكيد على أهمية دور المرأة في المجتمع، وعدم تهميش دور المرأة في الحملات الانتخابية، والمطالبة بالمساواه والعدل بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات في العمل الحكومي أو الخاص.

توصيات البحث : من خلال قراءة النتائج التي توصلت لها الدراسة الحالية يوصي الباحث بالآتى:

١- ضرورة صدور القوانين واللوائح التي تعمل على توفير جميع الخدمات الداعمة للمرأة وتوفير الدعم الكافي من قبل الدولة لتشجيع المرأة على المشاركة في جميع المجالات.

٢- ضرورة أن تعمل المؤسسات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص على تقديم خدمات مساندة للمرأة للارتقاء بمستواها.

٣- ضرورة العمل على زيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية.

٤- العمل على تغيير صورة المرأة في الإعلام والتخلص من الصور السلبية، وعمل دورات تدريبية لتمكين المرأة وتنمية المهارات لديها.

٥- منح المرأة سبل أكثر في العمل واختيار بيئة مناسبة لها تعزز ورفع قدرتها وكفاءتها في العمل.

٦- الدعم المادي والمعنوي للقادرات على عمل مشروعات صغيرة وتيسير السبل لهن لتطوير ذاتهن.

٧- نشر برامج التوعية عن طريق وسائل الإعلام والمناهج الدراسية ووسائل التواصل الاجتماعي لحث المرأة أن تكون جزءًا من عملية التنمية.

٨- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية وخاصة دور المرأة بالمجتمع ككل.

٩- زيادة ورفع الأجور حتى يتسنى لها المشاركة في العديد من عمليات التنمية، والمشاركة السياسية.

١٠- تأكيد الاهتمام بالتدريب والتعليم وأخذ دورات في التنمية لها على جميع الأصعدة والمستويات.

المراجع:

إبراهيم، عطيات مُحَمَّد (٢٠٠١). معوقات المشاركة السياسية للمرأة العاملة. *بحث منشور في المؤتمر الثاني عشر، (٢)، كلية الخدمة الاجتماعية*، جامعة القاهرة.

أبوالنصر، مدحت مُحَمَّد (٢٠٠٧). *إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)*. مجموعة النيل العربية، القاهرة.

أبوراضي، سحر مُحَمَّد (٢٠١٧). دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية: رؤية استشرافية. *مجلة كلية التربية*، ٢٨ (١١١)، ١١٢-١٨٦، كلية التربية، جامعة بنها.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، مشروع رؤية الكويت ٢٠١٠-٢٠٣٥ (٢٠٠٧). *الملخص التنفيذي*. المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الكويت.

الأعرجي، عاصم (٢٠١١). معوقات مساهمة المرأة العمانية في التنمية الإدارية وإمكانات تجاوزها، منتدى دور المرأة العربية في التنمية الإدارية، أكتوبر ، مسقط.

الحلبي، مُحَمَّد سعيد (٢٠٠٥). *دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

الزعل، علاء على على(٢٠٢٠) . مشكلات التخطيط التنموي بمنظمات الرعاية الاجتماعية الحكومية فى ضوء التوجه نحو رؤية الكويت ٢٠٣٥، مجلة الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية، ع٢١.

الشمرى، مريم عوض ضيدان فراج (٢٠٢٢). تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية المجتمعية في ضوء إستراتيجية الكويت القومية ٢٠٣٥م، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع (١٣٥) ، مارس.

القاضي، لبنى أحمد (٢٠٢١). معوقات تمكين المرأة الكويتية في سوق العمل: التحديات وآليات الموجهة، *حوليات آداب عين شمس*، ٤٩ (٤)، ٤٣٤-٤٦١، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

الكبيسي، عامر خضير (٢٠٠٤). *إدارة المعرفة وتطوير المنظمات*. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

المدن، سالم (٢٠١٤). *المرأة الكويتية أثبتت دورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية*. وكالة الأنباء الكويتية، (كونا).

Available at: http//www.Kuna.net.Kw

ب‌الليل، علي مُحَمَّد، و الحراري، صلاح الدين أبو بكر. (٢٠٢١). دور المرأة في التنمية المستدامة "اجتماعيا – اقتصاديا – بيئيا".المجلة الليبية لعلوم التعليم، ع٤، ٢٢٢ – ٢٤٠. مسترجع من Record/com.mandumah.search://http١٤٤٠٢٠٠/

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣). *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢*، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

بلول، صابر (٢٠٠٩). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، ٢٥ (٢)، ٦٤٥-٦٨٦. جامعة دمشق.

بيان الأمم المتحدة عن مؤشرات التنمية المستدامة (٢٠٢٠). *الهيئة العامة للأمم المتحدة*.

حبيب، جمال شحاته (٢٠٠٩). *الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية*. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

حمد، مي غنام (٢٠٢١). دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تمكين المرأة من خلال إدارة المشروعات الصغيرة بدولة الكويت، *مجلة البحث العلمي في التربية*،٢٢(٧)، ٤٨٦-٥٠٣. كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.

راشد، منار عبد العال (٢٠٢٠). معوقات تمكين المرأة في التنمية، *مجلة القراءة والمعرفة*،٢٢٩(٢٠)، ٣٣٣-٣٦٢. كلية التربية، جامعة عين شمس.

سعد، فوزي مُحَّد (٢٠١٥). المشاركة الاجتماعية للمرأة الكويتية في عملية التنمية: دراسة تحليلية للمعوقات وآليات المواجهة، *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، ٢٠١٥ (٣٧)، ٥١١-٥٧٨. مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.

سعود، ندى عبد الله؛ والمبيريك، هيفاء فهد (٢٠٢٠). دور برامج التعليم المستمر في تمكين المرأة في ضوء التجارب الدولية، *مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار*، ٤٤(٢٨)، ١٢-٤٤. جامعة عين شمس.

شبيث، جيمس غوستاف (٢٠١١). *التنمية المستدامة وتمكين المرأة التحديات والرؤى*. Available at:

http//www.bintsultanI.blgspot.com

شلبي، نمر ذكي (٢٠٢١). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، *مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، ٢ (٥٣)، ٣٣٧-٤٠٨. القاهرة.

صقر، هالة؛ وشحاته، عبد الله (٢٠٠٩). *التمكين الاقتصادي للمرأة المعوقات والحلول المقترحة*. مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية، القاهرة.

ضيدان، مريم عوض (٢٠٢٢). تمكين المرأة الكويتية في عملية التنمية المجتمعية في ضوء إستراتيجية الكويت القومية ٢٠٣٥، *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*، ١٣٥ (١٩)، ١٦٥-١٨٧. الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية.

عبد الله، إيمان مُحَمَّد ؛ وعبيس، أوراس خضير (٢٠٢٢). تأثير صراع المرأة العاملة والغير العاملة في المجتمع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في محافظة بابل بالعراق، *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث*، ٣(١٢)، ٥٧-٧٠. أكاديمية التطوير العلمي.

عبدالله، حفيظة مُحَمَّد (٢٠٢٢). المنظور الإستراتيجي لدور المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (٦٩)، ٤٧٧-٥٠٩. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.

الكوح،عبد الله عثمان (٢٠١٦). معوقات تمكين المرأة العربية ،تحليل سوسيولوجي ، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٤(أبريل -يونية).

عبدالمجيد، أميرة عبدالسلام ٢٠١٥). الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (٦٧)، ٣٢٣-٣٥٩. رابطة التربويين العرب.

عبود، زينب هاشم (٢٠٢٢). عوامل إعاقة تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد، *مجلة الدراسات المستدامة*، ٤ (١)، ٨١٩-٨٤٣. الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة.

عطية، سحر بهجت مُحَمَّد (٢٠١٤). الحوار المجتمعى كإستراتيجية لتفعيل مشاركة المرأة فى القضايا المجتمعية : رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية، أكتوبر، ع ٣٧، ج٤.

غنيم، عثمان مُحَمَّد (٢٠٠٥). *مقدمة في التخطيط التنموي*، ط٣، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فاضل، قصي عبد الخالق؛ وخلف، سناء حسين (٢٠١٨). معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإدارية، *مجلة آفاق للعلوم*، ٣(٤)، ٤٦-٦١. جامعة زيان عاشور الجلفة.

مارشال، جوردون (٢٠٠٠). *موسوعة علم الاجتماع*. ترجمة: مُحَمَّد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، المجلد الثاني، القاهرة.

محارب، عبدالعزيز قاسم. (٢٠٢٢). دور المرأة في رعاية البيئة والتنمية.مجلة المال والتجارة، ع،٦٣٥ ٤ – ٢١. مسترجع من http//:search.mandumah.com/Record1279354/

مُحَمَّد، صديق مُحَمَّد (٢٠٢١). دور المرأة في التنمية. *مجلة التربية*، ٢٩ (١٣٣،١٣٤)، ٧٩-٩٢. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر.

مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات: مجموعة باحثين، مكتبة الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.

Boserup, E. (2007). *Women's role in Economic Development*. Rutledge Press.

Malhotra, A. (2002). Measuring Women's Empowerment as Avertible in International Development, *paper prepared for the World Bank Workshop on poverty and Gender*; New perspectives Final Version.

Marilee, A. (2013). *Women and empowerment participation and decision making*. London, Zed books, LTD.

Matthews, J.; Morrison, K. & Schemer, C. (2010). A Spiral of Silence for Some; Attitude Certainty and the Expression of political Minority Opinion. *Communication Research*. *37*(6), 774-800.

White & Ozkanli (2008). Leadership and strategic Choices, Female Professors in Australia and Turkey. *Journal of higher education policy and managemen*t, *1*(25), 653-698.

استبانة معوقات مشاركة المرأة الكويتية في عملية التنمية

أولا: البيانات الأساسية للعينة

– **الاسم** (اختيارى).....

– **الوظيفة:** – تعمل في قطاع حكومي( ) – تعمل في قطاع خاص( ) – لا تعمل( )

– **الشهادة:** – دبلوم أو أقل ( ) – بكالريوس ( ) – ماجستير أو دكتوراة ( )

– **العمر:** – أقل من ٣٠ سنة ( ) – من ٣٠ إلى ٤٠ سنة( ) –٤٠ سنة فأكثر ( )

م	العبارات	موافق	غير موافق	إلى حد ما
البعد الأول: معوقات اجتماعية.				
١	ضعف تقبل فكرة قيادة المرأة من قبل المجتمع.			
٢	قلة تقدير جهود المرأة العاملة في المؤسسات.			
٣	ضعف تفرغ المرأة للأعمال القيادية لالتزامها بالواجبات المنزلية.			
٤	ضعف دور التنشئة الاجتماعية التي تدعم مشاركة المرأة.			
٥	ضعف حرية المرأة نظرًا للواجبات الاجتماعية المفروضة عليها.			
٦	النظرة المجتمعية المتدنية للمرأة			
٧	طبيعة المجتمع الذكورية التي تحد من مشاركة المرأة.			
٨	ضعف الصلاحيات الممنوحة للمرأة			
٩	ضعف مشاركة المرأة في الأعمال المختلطة بين الجنسين.			
١٠	ضعف التحاق المرأة بالكثير من الوظائف طبقًا للعادات والتقاليد الموروثة.			
١١	ضعف وعي المجتمع بأهمية تقدير عمل المرأة ومشاركتها.			
١٢	قلة دور رعاية الأطفال القريبة من المنزل.			
البعد الثاني: معوقات سياسية.				

م	العبارات	موافق	غير موافق	إلى حد ما
١	ضعف اهتمام الواقع السياسي بحقوق المرأة في المشاركة اتخاذ القرار.			
٢	ضعف قدرة المرأة على وضع الخطط الاستراتيجية.			
٣	ضعف خبرة المرأة على إدارة الأزمات.			
٤	قلة تفويض المرأة للصلاحيات والمسؤوليات.			
٥	قلة القوانين التي لا تشترط موافقة ولي الأمر للالتحاق بأي وظيفة.			
٦	قلة المقاعد المخصصة للمرأة في التيارات السياسية.			
٧	ضعف الأمان في العمل السياسي مما يقلل من مشاركة المرأة في التنمية .			
٨	ضعف التوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة من قبل المجتمع.			
٩	ضعف الرؤى الإستراتيجية لتنمية المرأة سياسيًا.			
١٠	ضعف الإرادة السياسية في صياغة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق.			
البعد الثالث: معوقات اقتصادية				
١	ضعف مناسبة الراتب مع ساعات العمل.			
٢	ضعف المكافآت والحوافز المادية.			
٣	عدم وضع خطة لتحديد الحد الأدنى للأجور.			
٤	ضعف أجور القطاع الخاص عن أجور القطاع الحكومي .			
٥	ضعف توفير فرص العمل التي تتناسب مع طبيعة المرأة.			
٦	ضعف المخصصات المالية لبرامج التدريب لمشاركة المرأة.			
٧	قلة الأجور المدفوعة للمرأة مقارنة الرجل			
٨	قلة توفير المال الكافي لحملات المرأة الانتخابية			
البعد الرابع: معوقات ذاتية				
١	ضعف قدرة المرأة على تطوير ذاتها نظرًا للمسؤوليات العائلية.			
٢	قلة تفكير المرأة في المناصب العليا			

م	العبارات	موافق	غير موافق	إلى حد ما
٣	قلة وعي المراة بأهمية دورها في المشاركة			
٤	ضعف قدرة المرأة على التوفيق بين الأسرة والعمل.			
٥	ضعف القدرة على تحمل المسؤولية وخوفها من الفشل في مجال عملها.			
٦	ضعف الحافز في الرغبة بالتغيير لذاتها.			
٧	ضعف مقاومة المرأة للعادات والتقاليد الموروثة.			
٨	ضعف قدرة المرأة على التعبير عن نفسها .			
٩	ضف ثقة المرأة في نفسها واقتناعها بفكرة أن الرجل هو الأفضل.			
١٠	ضعف قدرة المرأة على مواجهة الضغوط التي تواجهها .			

أسئلة مفتوحة:

١- ما السبل المقترحة لمواجهة هذه المعوقات من وجهة نظركن؟

.....

.....

.....

.....

.....